الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى - عنوان الدراسة – (قراءة مقارنة لمواقع وانجازات البنوك العاملة في فلسطين) د- تيسير التميمي. نشرت في مجلة متخصصة باسم البنوك في فلسطين العدد الخامس والعشرون 2004

ملخص الدراسة: تقع الدراسة في عشرة صفحات من القطع المتوسط، وتهدف إلى قياس النتائج والتغيرات التي تعكسها بنود ميزانيات هذه البنوك لسنة 2002، و 2003 مع الأخذ بالاعتبار البيئة المصرفية التي تعمل تلك البنوك في ظلها، من تعقيدات الاحتلال الإسرائيلي والمشكلات التي تواجهها هذه البنوك جراء ذلك،

وقد شملت الدراسة الميزانيات المنشورة في الصحف فقط، وقد تضمنت تسعة عشر بنكا، ،استند الباحث في تحقيق نتائجه إلى البيانات المالية التالية: إجمالي الموجودات ، و ودائع الجمهور، الأرباح قبل الضرائب، و نسبة التسهيلات إلى الودائع، و معيار التشغيل والسيولة والوزن النسبي لودائع كل بنك، ومن نتائج تلك الدراسة ما يلي:

- ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات، وحسب إجمالي الودائع، وحسب الأرباح قبل الضرائب.وحسب صافي التسهيلات الممنوحة، وحسب نسبة التسهيلات الى الودائع، وحسب نسبة السيولة، وحسب تحقق الأرباح قبل الضرائب، وحسب معيار التشغيل.
- استخدمت الدراسة العروض البيانية الدالة على النتائج.

الدراسة الثانية

علي فرعون عنوان الدراسة – (واقع المصارف الإسلامية في الجهاز المصرفي الفلسطيني)

تم استخراج الدراسة من موقع سلطة النقد عبر الانترنت.

ملخص الدراسة: تهدف الدراسة إلى إظهار مدى مساهمة المصارف الإسلامية في النشاط المصرفي الفلسطيني، فقد استعرضت الدراسة البيانات التالية من سنة 1997 حتى 2000:-

1- موجودات المصارف الإسلامية إلى إجمالي موجودات المصارف.
2- الودائع لدى المصارف الإسلامية بالنسبة إلى إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي.
3- التوظيفات الخارجية لدى المصارف الإسلامية بالنسبة لإجمالي توظيف المصارف.
4- التسهيلات المباشرة من قبل المصارف الإسلامية في فلسطين إلى إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل مجموع المصارف.
5- أرباح وخسائر البنوك الإسلامية بالنسبة لأرباح وخسائر إجمالي البنوك في فلسطين.
6- معدل العائد على الأصول للبنوك الإسلامية، قياسا مع معدل العائد على الأصول لإجمالي البنوك العاملة في فلسطين.

وقد خلص الباحث إلى ما يلي :

- تشهد البنوك الإسلامية نموا مطردا وقد يتعثر أحيانا لأسباب الاغلاقات في كل من حجم الموجودات، حجم الودائع، التسهيلات المباشرة، التوظيفات الخارجية. وتعاني من ضعف الإرباح وتراجعها، لأسباب منها حداثتها، تركيزها على الاستثمارات ذات العائد المنخفض،
- وقد استعرضت الدراسة علاقة البنوك الإسلامية مع سلطة النقد الفلسطينية، حيث ترغب سلطة النقد إلى عمل نظام تعميم خاص للبنوك الإسلامية يتناسب مع الخصوصية الاستثمارية والمصرفية لها.
- كما قدمت الدراسة بعض الملاحظات الايجابية والسلبية للمصارف الإسلامية.
- استخدمت الدراسة التحليل الرقمي ، وعرض الجداول دون استخدام أي أداة قياسية أو بيانية.

الدراسة الثالثة:

3- عنوان الدراسة (الحسابات القومية الفلسطينية – تحليل المؤشرات)

أسامة نوفل : استخرجت الدراسة من الموقع التالي http;//www.oppc.pna.net

تقع الدراسة في حوالي 14 من القطع الكبير.

وتهدف الدراسة إلى ما يلي: إظهار الصورة الواقعية للاقتصاد الكلي في فلسطين و إظهار العلاقة بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة ومدى اعتمادها على الخارج. التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية المستقبلية. المساهمة في وضع السياسات الاقتصادية.

وقد استخدم الباحث أسلوب التحليل المنطقي دون استخدام أي من الأدوات القياسية أو البيانية.

وقد تناول بالتحليل التغيرات التي طرأت على بعض البنود المكونة للحسابات القومية الفلسطينية من سنة 1995 حتى 1999 وهي كما يلي:

الدخل القومي الإجمالي بكل من أسلوب الأسعار الجارية و أسلوب الأسعار الحقيقية. الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية. الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية، والادخار بالأسعار الجارية. تراكم رأس المال بالأسعار الجارية. التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) ،ميزان المدفوعات. الموازنة العامة.

وقد خلص الباحث إلى نتائج منها: استطاعة فلسطين مواكبة التعديلات الخاصة بالحسابات القومية فيما يتعلق بميزان المدفوعات. التركيز على إخراج الحسابات القومية بالأسعار الثابتة، لقياس التطور الكمي. سجل متوسط الدخل القومي في فلسطين ارتفاعا بلغ 13%، من سنة 1994 حتى سنة 1999.إلا انه عاود التراجع بعد عام 2000. تراجع متوسط معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية بسبب تزايد عدد السكان.

الدراسة الرابعة:

عنوان الدراسة : (دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين)

مقدم من: د .محمد إبراهيم مقددا د .سالم عبد الله حلس
أستاذ مساعد -قسم الاقتصاد والعلوم السياسية أستاذ مشارك -قسم المحاسبة
كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة مايو 2005 م

الملخص:
قام الباحثان بدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في فلسطين . ولم يكتف الباحثان بالبيانات المنشورة عن المصارف الإسلامية بل سعيا إلى الاعتماد كذلك على البيانات الأولية، حيث تم تجميع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها مباشرة عبر استبانه صممت لهذا الغرض ووزعت على مدراء البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة فقط وبذلك فإن الدراسة لم تشتمل على كل فلسطين . وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الإسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين من أن تلعب هذا الدور. ورغم أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريعة في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية .وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية، تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع الفلسطيني .كما تشير إلى الدور المتوقع أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المضمار.

الدراسة الخامسة:

عنوان الدراسة (دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، دراسة تحليلية مقارنة من سنة 1996 حتى 2002).

مقدمة من د – يوسف حسين عاشور و أ- أحمد حسين أحمد المشهراوي. إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية. فبراير 2006

استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل لجميع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والبالغ عددها ثلاثة مصارف بالإضافة لفروع المعاملات الإسلامية لمصرف تقليدي،ولم بيتم استخدام أدوات التحليل البياني أو القياسي وتم الاستناد إلى البيانات المنشورة منها ومن باقي المصارف ومن سلطة النقد الفلسطينية. تدلّ نتائج الدراسة أنه على الرغم من صغر الوزن

النسبي للمصارف الإسلامية مقارنة بباقي المصارف العاملة في فلسطين؛ إلا أنها استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في حجم ميزانيتها متمثلة في الموجودات والودائع والاستثمارات، وهذا تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة وتقييم دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من جوانب متعددة وباستخدام معايير ومؤشرات ونسب مختلفة.اتبعت الدراسة منهج التحليل. توصي الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، باستحداث أوعية ادخارية طويلة الأجل، و ضرورة الاهتمام بالتوظيف طويلة الأجل، وضرورة العمل على تمويل القطاع الصناعي والزراعي،والتفرع في كافة مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

الدراسة السادسة:

عنوان الدراسة (دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني)

مقدمة من د- علي عبد الله شاهين. إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية. فبراير 2006

تهدف الدراسة إلى الوقوف على السياسات التمويلية للجهاز المصرفي في فلسطين و أثر المتغيرات الاقتصادية في تحديد هذه السياسات النقدية و الوقوف على تطورات أداء الجهاز المصرفي و دراسة أبعاد التحديات التي تواجه أداء الجهاز المصرفي، واقتراح السبل اللازم ة للنهوض بأدائه وفقا لمتطلبات المرحلة القادمة. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي استنادًا إلى طبيعة الموضوع من خلال التعرف على جوانب وأبعاد المشكلة وإجراء الدراسات اللازمة بالاستعانة حول ما كتب حول الظاهرة من مراجع وأنظمة ولوائح وقوانين. ولم يستخدم أدوات التحليل البياني أو القياسي، أما البيانات المستخدمة في التحليل فهي ، ودائع العملاء لدى المصارف ، التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الإنتاجية، توظيفات المصارف في الخارج،حقوق الملكية، رأس المال المدفوع. حجم التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج منها:

- ضرورة إصلاح النظام المصرفي وزيادة فعالية سلطة النقد.
- يجب تطبيق المعايير الدولية الخاصة بكفاية رؤوس الأموال.
- إصلاح النظام القضائي.

الدراسة السابعة: سيف الدين- (التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية) قدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية. فبراير2006. تقع هذه الدراسة بحوالي 45 صفحة من القطع المتوسط، وتهدف إلى تحليل أنواع

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في فلسطين، وغايات تلك التسهيلات، وتحليل حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي للبيانات ، ولم يستخدم الأساليب البيانية أو القياسية في تحليلاته.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من اهمها:

- انخفاض التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية.
- ارتفاع نسبي لحجم التسهيلات الممنوحة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص.
- معظم التسهيلات المصرفية من نوع (جاري مدين) وهذا يعني أنها غير موجهة إلى القطاعات الإنتاجية.
- ارتفاع حجم التسهيلات المقدمة لقطاع التجارة نسبيا.

من أهم التوصيات: ضرورة إلزام المصارف بحد أدنى من التوظيف الائتمانية في داخل الاقتصاد الفلسطيني، والرقابة على أسعار الفائدة.

الدراسة الثامنة: د فارس محمد أبو معمر _ تقييم التسهيلات الائتمانية في فلسطين من وجهة نظر أصحاب ومدراء الشركات – دراسة مقدمة الى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على التسهيلات المصرفية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل فلسطين. والوقوف على الصعوبات التي تؤثر على حجم التسهيلات وأسباب عزوف المصارف عن الاستثمار داخل الاقتصاد الفلسطيني، وقد انطلق الباحث من فرضيات منها أن هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية و جودة الخدمات المصرفية، وثمة علاقة بين التنمية ودور البنوك في تمويل الاستثمارات، وقد اتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي.

الدراسة التاسعة: سليمان عبادي – خدمات التسليف للبنوك التجارية العاملة في فلسطين – 1997. حاولت الدراسة تقصي الحقائق حول ظاهرة ضعف الخدمات الائتمانية في الاقتصاد الفلسطيني، والوقوف على النسبة الحقيقية للائمان ، ومعرفة الأسباب الكامنة وراء ضعف القدرة الائتمانية في الاقتصاد الفلسطيني، وقد توصلت الدراسة إلى أن السبب الجوهري وراء انخفاض نسبة التسهيلات إلى ودائع المقيمين لدى المصارف، هو المصارف التجارية نفسها لأمور تتعلق بالضمان والمخاطر.

الدراسة العاشرة:

عنوان الدراسة (تقييم كفاءة البنوك التجارية السودانية في الموازنة بين إدارة السيولة والنقدية وتحقيق الربح) وهي رسالة ماجستير للباحث سيد أحمد محمد، إشراف د- يحيى يوسف محمد قدمت لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا سن 2000م.

تهدف الدراسة إلى تقييم كفاءة البنوك التجارية في الموازنة بين إدارة السيولة النقدية وتحقيق الربحية. حيث قام الباحث بمناقشة الأسس النظرية التي تحكم عمل البنوك وتحقق أهداف الربحية والسيولة، وعمل في الإطار العملي للبحث بتحليل القوائم المالية لثلاثة بنوك وهي بنك الخرطوم، الفرنسي السوداني، والعمال الوطني، لفترة أربع سنوات. استخدم الباحث الأسلوب الوصفي والعرض البياني.

الدراسة الحادية عشرة:

عنوان الدراسة (دور البنك المركزي في تفعيل الخدمات المصرفية عن طريق آلية المقاصة) رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة فاطمة عبد الله علي.

إشراف د- أحمد علي أحمد. قدمت لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا سنة 2004م.

ناقش الباحث نشأة البنوك وتطور وظائف البنك المركزي، وبين مقصود وماهية المقاصة المصرفية، ثم تكلم عن بعض المشاكل والمعوقات الذي يعاني منها النظام المصرفي السوداني مع التركيز المقاصة الحالية. وقد عرض الباحث علاقة المقاصة بخلق النقود، والعلاقة بين المبالغ المتداولة عبر المقاصة وعرض النقود، وقد خلص نتائج من أهمها:

- نظام المقاصة التقليدي لا يمكن البنك المركزي من القيام بدوره الرقابي المتكامل، ذلك أن نظام المقاصة تحول إلى أداة تمويل بسبب طول الفترة الزمنية للتحصيل.
- هناك علاقة بين طول فترة التحصيل في المقاصة وبين فقدان الثقة في التعامل مع النظام المصرفي.
- للمقاصة دور اقتصادي هام وذلك في تأثيرها على عملية خلق النقود ومعدل دوران النقدية.

الدراسة الثانية عشر:

عنوان الدراسة: التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات المصرفية وأثره على كفاءة الأداء المالي، دراسة حالة المصرف السوداني الفرنسي من 1996 – 2000. رسالة ماجستير مقدمة من الطالب عبد المنعم خليل فضل، إشراف د محمد حسن حافظ.

فقد عرض الباحث إلى ماهية التخطيط الاستراتيجي وكفاءة الأداء المالي في المؤسسات المصرفية، ومحاولة بيان اثر التخطيط الاستراتيجي على كفاءة الأداء المالي، وزيادة حجم الودائع. وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يواجه التخطيط الاستراتيجي ضعفا في الثقافة التنظيمية.
- وضع الخطط الإستراتيجية في المصرف يؤثر ايجابيا على معدلات الربحية.
- هناك علاقة موجبة بين التخطيط الاستراتجي وحجم الودائع.

وقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي والبياني.

الدراسة الثالثة عشر:

عنوان الدراسة: دراسة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، (تجربتي بنك التضامن الإسلامي، ومصرف المزارع التجاري، في إدارة مخاطر التمويل). رسالة ماجستير 2004

اسم الطالبة / أم سلمه الحسن أحمد الأمين، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد على أحمد.

انطلق البحث من فرضيات منها عدم مساندة النظام التشريعي لمنح التمويل من جانب البنوك، وعدم أخذ الضامنات اللازمة في عملية التمويل، وان هناك قصور في التحليلات المالية لمراكز العملاء، وقد تم إثبات تلك الفروض، من خلال إتباع المناهج الوصفية والإحصائية والتحليلية.

الدراسة الرابعة عشر: عنوان الدراسة (دور المصارف الإسلامية بالسودان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية) رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة/ أروى طه العطا.

إشراف د إبراهيم فضل المولى.

وتضمن البحث دراسة تطبيقية لحالة كل من البنك الإسلامي السوداني، ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، ومجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية.

وقد خلص الباحث إلى أن الصيغ الإسلامية في الاستثمار المصرفي، تعتبر ادوات استثمارية عالية الجودة، من حيث إمكانياتها في حشد المدخرات النقدية، وكذلك خلصت إلى اعتبار تجربة السودان في المصارف الإسلامية تعتبر تجربة رائدة، وقد استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي والبياني والوصفي.

موقع الدراسة بين الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة بعدة ميزات منها:

- شمول الدراسة لكافة مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني، من المصارف التجارية والإسلامية، حيث عرضت التغير الحاصل على أداء تلك المؤسسات من خلال الميزانيات

الموحدة، لجميع تلك المصارف في السلسلة الزمنية محل البحث، وهذا غير موجود في الدراسات السابقة.

- شمول الدراسة لكافة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وكذلك الإيرادات والنفقات العامة ضمن السلسلة الزمنية المبينة، باستخدام كافة أدوات التحليل.
- تميزت الدراسة بالسلسلة الزمنية الممتدة من عام 1996، حتى آخر 2004، وليس هناك أي دراسة تحليلية تأخذ هذه السلسلة الزمنية بكاملها، وقد تحددت الدراسة بآخر 2004، لعدم وجود بيانات إحصائية ومالية موثوقة بعد هذا التاريخ حتى شهر 4/ 2007.
- المنهج المتبع في الدراسة والتحليل، حيث تميز البحث عن غيره من الأبحاث في العروض البيانية المكثفة في الدراسة، وكذلك إتباع الأسلوب القياسي عن طريق محاولة اكتشاف العلاقة بين المتغيرات من خلال مقاييس التشتت والارتباط.